رابطة العمل النسوي من أجل العدالة الاقتصادية والمناخية

FEMINIST ACTION NEXUS
for Economic and Climate Justice

نحو عدالة اقتصادية ومناخية: تحليل نسوي لأهم الاتجاهات في عام 2024

نوفمبر 2024

Anadolu, Getty Images

المحتويات

2 مقدمة
4 الديون
8 دور مؤسسات بريتون وودز
13 الضرائب
16 تمويل المناخ
19 خاتمة

المؤلفون

هذا التقرير من إنجاز أريمبي واهونو (شاير بلانيت)، بتنسيق وثيق مع كاتي توبين (منظمة المرأة للبيئة والتنمية).

شكر وتقدير

نود أن نشكر المراجعين التاليين على مساهماتهم القيمة في انجاز هذا التقرير: سانام أمين، أغاثا كانابي، تارا دانيلز، غييرمينا فرينش، جوليا جيرلو، بولينا جيرشوفا، صوفي ليجروس، فيث لومونيا، إميليا ريس، توف ماريا رايدينغ، إيمي مكشين، وشيرين طلعت. ونعتقد أن هذا المشروع المستمر يعتبر مساهمة لدعم حركات أوسع لتحقيق العدالة الاقتصادية والمناخية النسوية التي نحن جزء منها، ونحن ممتنون للغاية للزملاء الذين أعطوا من وقتهم لتعزيز هذا التقرير والمساهمة في تحليله.

التصميم من انجاز بريفيتي اند ويت. منصة انترنت سوشيال انك

هذا التقرير

يدرس تقرير أهم الاتجاهات التقدم المحقق والتحديات في إطار تفعيل رؤية محور العمل النسوي للعدالة الاقتصادية والمناخية، كما هو موضح في مخطط العدالة الاقتصادية النسوية وكما تم تفصيله في مطالبنا السبعة الرئيسية. وفي تحيين عام 2024، نركز على أربعة مجالات: 1) الديون، 2) مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، 3) الضرائب، و4) تمويل المناخ، مع تسليط الضوء على التطورات و الاحصائيات الرئيسية من أواخر عام 2023 إلى أكتوبر 2024. فرغم أن التقرير لم يتعمق في في مواقع النضال المحلية من أجل الشعوب والكوكب كما في الإصدار الأول، إلا أننا حرصنا فيه على التعبير عن تضامننا وإسماع أصوات الفئات الموجودة في الخطوط الأمامية للمقاومة.

هذا التقرير متاح باللغات العربية والفرنسية والإسبانية على **economictrends.wedo.org**

مقدمة

أمام استفحال الصراعات والأزمات البيئية، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ إجراءات جذرية وتحويلية لتحقيق العدالة الاقتصادية والمناخية النسوية، حيث قدمت أول عملية تقييم عالمي للأمم المتحدة في عام 2023 التقييم الأكثر شمولاً للعمل المناخي العالمي إلى غاية الآن، والذي خلص إلى أن العالم بعيد جدًا عن المسار الصحيح للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون 1.5 درجة مئوية، في ظل تضائل هامش العمل. وفي عام 2024 الذي صوت أو سيصوت فيه ما يقرب من نصف سكان العالم في الانتخابات الوطنية، أصبح من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى دعم المنصات السياسية التي تضمن المساواة الجندرية وحقوق الإنسان وحماية كوكبنا.

الشمال العالمي ينفق على الحروب والوقود الأحفوري ولاينفق على تمويل المناخ والخدمات العامة

تتحمل الدول الغنية في الشمال العالمي - التي ساهمت بنسبة 92% من تجاوز الحصة العادلة الآمنة من الانبعاثات- مسؤولية أكبر من غيرها في أزمة المناخ، ومع ذلك فإنها تستمر في الترويج لأساطير "النمو الأخضر" بدلاً تحمل المسؤولية عن التخفيف الجذري والتعويضات لصالح العمل المناخي في الجنوب العالمي[1]. فقد حققت أكبر خمس شركات نفط وغاز في العالم توزيعات أرباح قياسية للمساهمين في[2] عام 2023، وفي الشمال العالمي، تتحمل خمس دول وحدها مسؤولية 51% من التوسع في حقول النفط والغاز الجديدة المخطط لها قبل[3] عام 2050. وفي الوقت نفسه، فإن العسكرة، التي تشهد مستويات تاريخية من التوسع كما يتضح من الارتفاعات القياسية في ميزانيات الدفاع، تؤجج حالة الطوارئ المناخية وتحول الأموال بعيداً عن العمل المناخي والخدمات العامة[4].

ويتجلى هذا الواقع المؤسف في الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين وتدميرها للبنان، بدعم مالي وعسكري أمريكي. فبعد عقود من الفصل العنصري الإسرائيلي، أصبحت غزة معرضة بشدة لتداعيات أزمة المناخ، خاصة مع استمرار إسرائيل في تهجير الفلسطينيين وتدمير بناهم التحتية الصحية والبيئية والاجتماعية[5] بشكل منهجي. وقد احتد العدوان تاركا حسب أقل تقدير 180,000 ألف قتيل في غزة منذ أكتوبر 2023، حيث شملت الأعمال الاسرائيلية القتل المباشر والاستهداف المدمر للبنية التحتية الأساسية. ويبرز هذا السياق أهمية المقاومة ضد الاحتلال والعسكرة في النضال من أجل العدالة المناخية والاقتصادية النسوية العالمية.

منظور نسوي هيكلي

النساء والفتيات والأشخاص من مختلف الأجناس يتأثرون بشكل حاد ليس فقط بالنزاعات وأزمة المناخ، بل أيضًا بمجموعة كاملة من العوامل الاقتصادية الكلية التي تقيد الفضاء المالي والموارد التي تحتاجها الدول لتمويل نتائج عادلة بين الجنسين والعمل المناخي. تعتبر الخدمات العامة المتاحة والميسورة التكلفة حجر الزاوية في تحقيق المساواة بين الجنسين. في ظل التقشف، يجب على النساء زيادة تقديمهن للعمل الرعائي عندما يتم تقليص الخدمات العامة؛ كما أنهن أكثر عرضة من الرجال للعمل في القطاع العام وبالتالي يواجهن فقدانًا متزايدًا لمصدر الرزق، وعادة هن أكثر عرضة لأن يكن من ذوي الدخل المنخفض الذين يتضررون من تقليص الخدمات العامة وتفكيك السياسات الأوسع نطاقًا المتعلقة بالجنسين، مثل تلك المستخدمة لمكافحة العنف القائم على

---

[1] جفيم فوغل وجيسون هيكل (2023) "هل يحدث النمو الأخضر؟ تحليل تجريبي للفصل بين ثاني أكسيد الكربون والناتج المحلي الإجمالي المتوافق مع اتفاقية باريس في البلدان ذات الدخل المرتفع"، مجلة ذا لانسيت بلانتاري هيلث، المجلد 7، العدد 9؛ جيسون هيكل (2020) "تحديد المسؤولية الوطنية عن انهيار المناخ: نهج قائم على المساواة لنسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تتجاوز الحدود الكوكبية"، مجلة ذا لانسيت بلانتاري هيلث، المجلد 4، العدد 9.

[2] جلوبال ويتنس (2024) "أرباح شركات النفط الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا تتجاوز ربع تريليون دولار منذ غزو أوكرانيا."

[3] أويل تشينج إنترناشونال (2023) مدمرو الكوكب: كيف تخاطر خطط استخراج النفط والغاز في الدول بإحداث فوضى مناخية في الوقت نفسه، يُظهر تقرير جديد من صندوق الهواء النظيف أن المساعدات لمشاريع الوقود الأحفوري تضاعفت أربع مرات في عام واحد، حيث ارتفعت من 1.2 مليار دولار في عام 2021 إلى 5.4 مليار دولار في عام 2022: صندوق الهواء النظيف (2024) حالة تمويل جودة الهواء العالمية 2024".

[4] نان تيان وآخرون (2024) "اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2023"، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(*SIPRI*) ؛ مجموعة العمل من أجل السلام ونزع السلاح (بدون تاريخ) "معالجة العسكرة من أجل العمل المناخي، النساء والجندر."

[5] مشروع المناخ والمجتمع وتحالف العدالة العالمية الشعبية (2024) "العدالة المناخية تتطلب وقف إطلاق النار وحظر الأسلحة على إسرائيل"؛ باتريك بيغر وآخرون (2023) "وقف إطلاق النار الآن، وقف إطلاق النار إلى الأبد: لا عدالة مناخية بدون حرية وتقرير مصير الفلسطينيين"، معهد المناخ والمجتمع.

النوع الاجتماعي. وعندما تُنتهك حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية، تصبح النساء أقل قدرة على التكيف مع تغير المناخ والتدمير البيئي الأوسع.

لاتواجه النساء والفتيات والأشخاص المتنوعون جندريا تداعيات حادة ناتجة عن الصراعات وأزمة المناخ فقط، بل يعانين كذلك من عوامل ماكرو اقتصادية تحد من الموارد التي تحتاجها الدول لتمويل العدل الجندري والعمل االمناخ. وتعتبر الخدمات العامة المتاحة والميسورة التكلفة حجر الزاوية في تحقيق المساواة بين الجنسين. ففي ظل التقشف، تضطر النساء إلى الرفع من أعمال الرعاية عند تقليص الخدمات العامة، كما أنهن أكثر عرضة للعمل في القطاع العام مقارنة بالرجال، وبالتالي يواجهن فقدانًا متزايدًا لمصدر الرزق، وعادة مايحصلن على دخل منخفض جراء تقليص الخدمات العامة وتفكيك السياسات الجندرية الأوسع نطاقًا من قبيل مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي[6]. فعندما تُنتهك حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية، تصبح النساء أقل قدرة على التكيف مع تغير المناخ والتدمير البيئي الأوسع[7].

و يتطلب التحليل النسوي الهيكلي فهما أثر اللامساواة الجندرية التي تكرسها الأنظمة السياسية والحكامة الاقتصادية العالمية والتمويل والعسكرة[8]. وكنتيجة لهذه الأنظمة تعيش الشعوب تهميشا هيكليًا، خاصة في الجنوب العالمي، حيث تواجه أعباء غير متناسبة مثل فقدان سبل العيش، وتدهور الولوج إلى الخدمات الأساسية والأمراض والوفيات، بينما تتحمل في الوقت نفسه استمرار استغلال مواردها[9] والتهديدات والتحرشات وغيرها من أشكال العنف المدعوم من الدولة. فأصحاب السلطة في الشمال العالمي (الشركات متعددة الجنسيات والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ومالكو الديون الدول السيادية في الجنوب العالمي من الدول الغنية) لديهم مصلحة راسخة في بقاء الوضع القائم من خلال استمرار الاستخراج والتقشف في العالم.

الترابط بين العدالة المناخية والاقتصادية والجندرية

وتنطوي هذه التطورات السياسية والاقتصادية على آثار عميقة على العدالة الاقتصادية والمناخية النسوية، خاصة في المجالات الأربعة الرئيسية التي أبرزها هذا التقرير (الديون، الضرائب، دور مؤسسات بريتون وودز، وتمويل المناخ). كما هو موضح في الرسم البياني أدناه، حيث القوى التي تقود الاتجاهات في هذه المجالات والسياسات مترابطة، ويشكل فهم هذه الروابط مفتاحا لتحليل نسوي هيكلي.

[6] بوميكا موشالا (2023) "عقد اجتماعي نسوي قائم على العدالة المالية: مخطط لثماني بدائل اقتصادية نسوية"، كريستيان إيد.

[7] مرصد الأمم المتحدة للنساء يو إن ومان واتش (بدون تاريخ) النساء، المساواة بين الجنسين وتغير المناخ".

[8] بوميكا موشالا (2023) "عقد اجتماعي نسوي قائم على العدالة المالية: مخطط لثماني بدائل اقتصادية نسوية"، كريستيان إيد.

[9] ثيلاجاواتي آبي ديفاناياجام (2023) "تصور العدالة البيئية: تغير المناخ، الصحة، والعدالة العرقية"، مجلة ذا لانسيت، المجلد 402، العدد 10395.

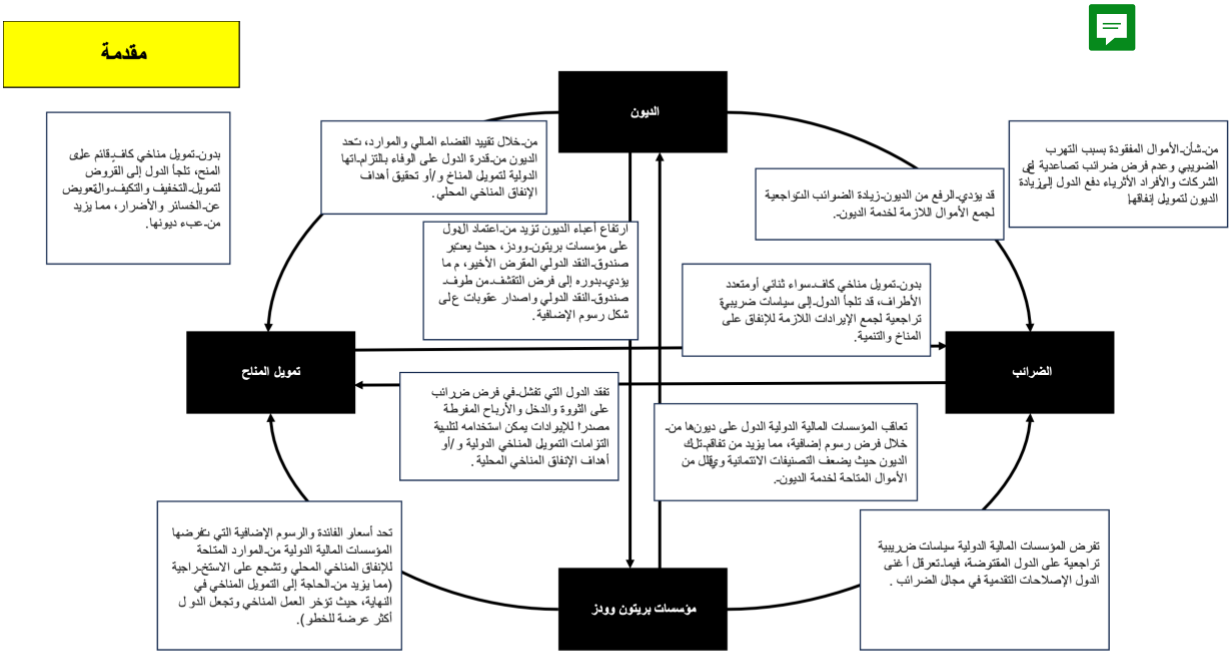

الديون

على مدار العام الماضي، حذرت لأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة السبع ومجموعة العشرين من أزمة الديون المتفاقمة التي تواجه الجنوب العالمي، فعلى الرغم من الإجماع على خطورة الأزمة، إلا أن الحلول العالمية المقترحة لا تتناسب مع حجم التحدي. فبينما كانت الدول المتضررة (خاصة في المحيط الهادئ والقارة الأفريقية) صريحة بشأن الحاجة إلى إلغاء الديون، قامت الدول الغنية -التي تمتلك غالبية ديون الجنوب- بعرقلة الجهود الرامية لتحويل النظام القائم الذي لا يركز إلا على إيجاد حلول تخدم الدائنين فقط، وهذا ما يحد من تحقيق العدالة الجندرية، لأن تزايد أعباء الديون، يدفع الحكومات إلى التراجع عن الخدمات العامة الحيوية للنساء والفتيات، اللواتي يعوضن هذا النقص من خلال الزيادة في تقديمهن لأعمال الرعاية[10].

أزمة ديون في تفاقم مستمر

في 2024، اقتربت مدفوعات خدمة الديون للدول المعرضة لتغير المناخ من أعلى مستوياتها على الإطلاق، الأسوأ منذ ثلاثة عقود[11] على الأقل[12]، حيث تظل الدول المعرضة لتغير المناخ من بين الأكثر مديونية في العالم. ونتيجة لذلك، فإن خدمة الديون تستحوذ على الإنفاق المناخي، على الرغم من أن هذه الدول تحتاج إليه بشدة للتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. ففي عام 2024، بلغ متوسط مدفوعات الديون الخارجية لأكثر 50 دولة معرضة لتغير المناخ ما لا يقل عن 15.5% من إيرادات حكوماتها، أي

[10] ميلانيا تشيبوندا وآن سونغولي (2023) تحليل نسوي للأزمة الثلاثية: تغير المناخ والديون وكوفيد-19 في زيمبابوي وكينيا، شبكة العمل النسوي من أجل العدالة الاقتصادية والمناخية".

[11] عدالة الديون (2024) مدفوعات الديون للدول المعرضة لتغير المناخ تصل إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1990 على الأقل.

[12] في الجنوب العالمي، هناك 130 دولة على الأقل تعاني من مديونية حرجة إلى حد ما. تقيس منظمة Erlassjahr المديونية "الحرجة إلى حد ما" بالإشارة إلى مستوى ضائقة الديون في البلد وفقًا لمؤشرات تشمل الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي أو إيرادات الحكومة، الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي الإجمالي السنوي، الناتج المحلي الإجمالي، أو عائدات التصدير السنوية، وخدمة الدين الخارجي كنسبة من عائدات التصدير السنوية. الدول التي تعاني من مديونية حرجة إلى حد ما لديها على الأقل مؤشر دين واحد يتجاوز عتبة المخاطر الأدنى. انظر Misereor و Global Sovereign Debt Monitor 2024 (2024) erlassjahr.de."

أربعة أضعاف ما كانت[13] عليه في عام 2010. وفي الوقت نفسه، تضغط الديون المتزايدة على الحكومات لتمويل هذه الديون من خلال توسيع الصناعات الاستخراجية التي تسبب فقدان التنوع البيولوجي وأزمة المناخ[14].

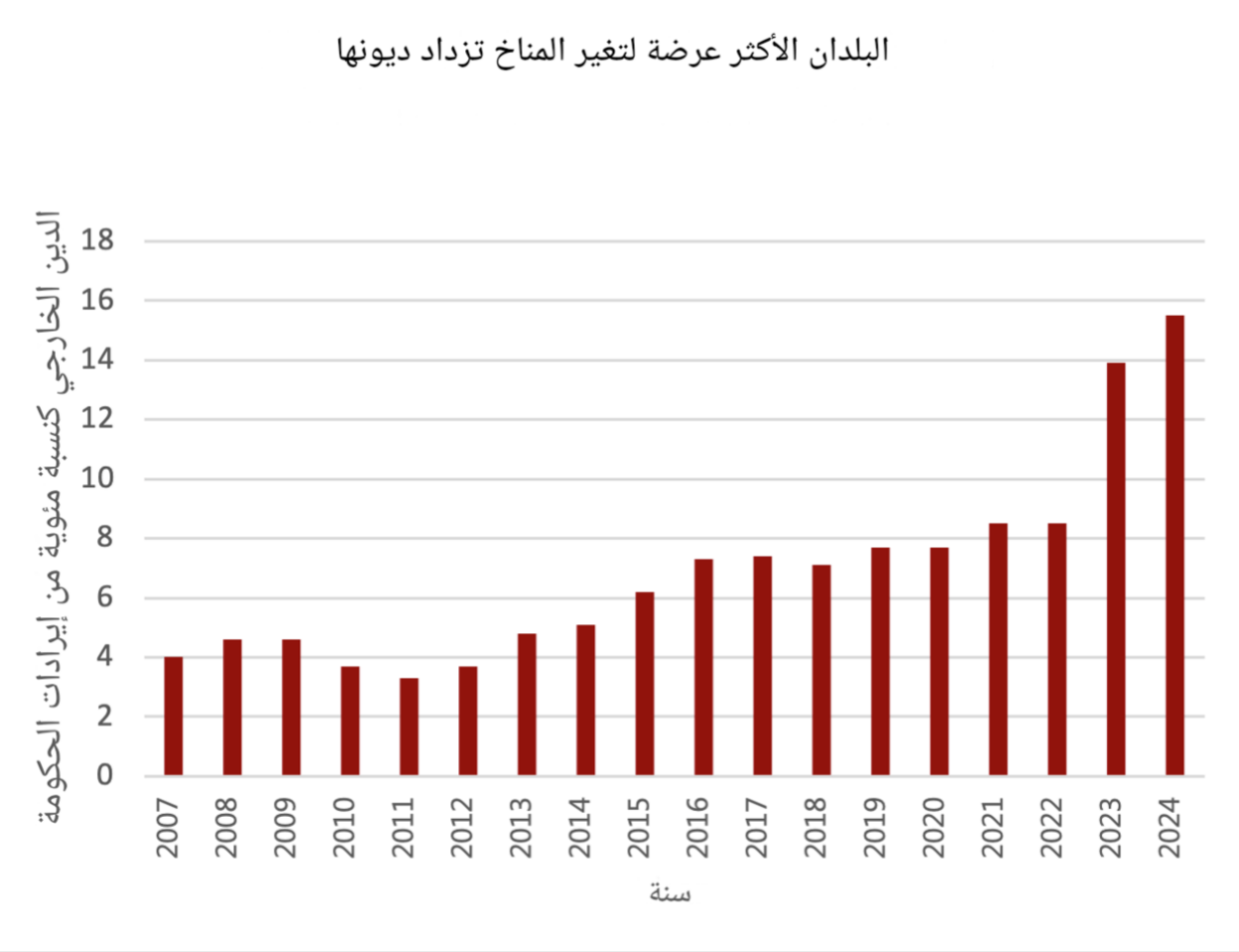

"الشكل 1: بعنوان أستفحال أزمة الديون في الدول الأكثر عرضة لتغير المناخ،
يوضح الشكل متوسط مدفوعات الديون الخارجية لأكثر 50 دولة معرضة لتغير المناخ، كنسبة مئوية من إيرادات الحكومة (عدالة الديون، 2024)".

ويواصل المقرضون من القطاع الخاص (بما في ذلك صناديق الاستثمار والبنوك وشركات التأمين وتجار السلع) الاحتفاظ بأكبر حصة (38%) من هذه الديون. ومعظم هؤلاء المقرضين لديهم مقرات في الشمال العالمي، حيث يتم إصدار 97% من طلبات السندات في جميع أنحاء العالم وفقا للقانون البريطاني أو الأمريكي[15]. وتعكس هيمنة المقرضين من القطاع الخاص أنهم غالبًا ما يكونون أول من يحقق الربح بعد تأخير مفاوضات إعادة الهيكلة. فعلى سبيل المثال، في سورينام، التي تعاني من مديونية حرجة، توصل الدائنون من القطاع الخاص إلى اتفاق في نوفمبر 2023 سمح لهم بإلغاء 262 مليون دولار فقط من الديون (أقل بكثير

[13] عدالة الديون (2024) مدفوعات الديون للدول المعرضة لتغير المناخ تصل إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1990 على الأقل.

[14] مجموعة أبحاث رأس المال الحيوي (2024) تصدير الانقراض: كيف يقيد النظام المالي الدولي مستقبل التنوع البيولوجي.

[15] يتم قياس هذه الديون من حيث مدفوعات الفائدة الخارجية من 49 دولة معرضة لتغير المناخ من عام 2023 إلى عام 2030. انظر عدالة الديون (2024) مدفوعات الديون للدول المعرضة لتغير المناخ تصل إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1990 على الأقل.

مما اعتبره صندوق النقد الدولي ضروريًا للاستدامة) مقابل تحقيق 787 مليون دولار محتملة من عائدات النفط المتوقعة في سورينام[16].

وتتفاقم ديون الجنوب العالمي بسهولة بسبب العوامل الاقتصادية الخارجية مثل أسعار الفائدة في الدول الغنية التي تملك ديونها، كما كان الحال عندما ارتفعت أسعار الفائدة الأمريكية عدة مرات خلال عام 2023، مما زاد من كلفة الاقتراض في معظم دول الجنوب التي تتحصل على ديون بالدولار الأمريكي[17].

وتعاني الدول ذات التصنيفات الائتمانية الضعيفة من تداعيات ارتفاع أسعار الفائدة أكثر من غيرها، حيث تدفع فوائد أعلى بحوالي 20 نقطة مقارنة بالمعيار العالمي، وأكثر بتسعة أضعاف ما تدفعه الدول "النامية" الأخرى[18]. وتسيطر ثلاث وكالات فقط (موديز وستاندرد آند بورز وفيتش للتصنيفات) على أكثر من 90% من التصنيفات الائتمانية العالمية، وغالبًا ما تمنح تصنيفات "غير مرغوب فيها" للدول الفقيرة التي تعتبرها بيئات استثمارية أكثر خطورة، مما يجبر هذه الدول على دفع أسعار فائدة أعلى على سنداتها[19]. وتخلق الوكالات الثلاثة حلقة مفرغة حيث يمكن أن تؤدي القروض الكبرى إلى تصنيفات ائتمانية أضعف، مما يزيد من تكلفة الاقتراض ويضخم من أعباء الديون[20].

هيمنة الحلول الزائفة على جهود تسوية الديون

إن مجموعة الـ 77 من الدول النامية والصين تواصل تعزيز الدعوة القديمة لإنشاء آلية متعددة الأطراف لتسوية الديون تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث تتفاوض جميع الدول على قدم المساواة. وعلى الرغم من المطالب المتزايدة، لم يتم إحراز تقدم كبير في تطوير مثل هذه الآلية. وبدلاً من ذلك، يواصل الدائنون الرئيسيون مثل نادي باريس جهود تسوية الديون التي يهيمنون عليها (مثل الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون وأدوات مثل مبادلات الديون) ، حيث يقدمون حلول مجزأة واستعمارية تفضل المدفوعات الخاصة وتغفل التخفيف والإلغاء الكامل للديون غير الشرعية، وتقديم تعويضات عن القروض البيئية والمناخية التي قدمها الشمال للجنوب.

وتعتبر مبادلات الديون إحدى الحلول الزائفة التي غالبًا ما يروج لها الدائنون والوسطاء، وهي أدوات مالية توفر للمقترضين تخفيضًا في الديون بشرط أن يتم إنفاق الموارد المحررة حديثًا على مبادرات محددة. وتُعتبر هذه الحلول غالبًا انجازا سهلًا للبلدان المقرضة التي تتمكن من تحصيل ديونها وتمويل مجالات حيوية مثل التنمية أو المناخ أو البيئة في نفس الوقت. وتظهر الأدلة أن مبادلات الديون لا يمكنها حل أزمة الديون. وفي الثلاثين عامًا الماضية، عالجت مبادلات الديون أقل من 0.11% من الديون، وحتى إذا تم توسيع نطاقها، فإن مبادلات الديون بطيئة ومعقدة وذات تكاليف معاملات عالية وشروط مرفقة. فوق ذلك كله، فإنها تشتت الانتباه بعيدا عن الحاجة إلى إلغاء غير المشروط للديون، بينما تواصل تكريس إرث استعماري حيث تفرض دول الشمال العالمي ووسطاؤها الماليون شروط انفاق هذه الأموال التي هي في الأصل حق من حقوق دول الجنوب العالمي[21].
وفي عام 2023، أنهت الإكوادور أكبر عملية مقايضة ديون من أجل حماية الطبيعة في العالم حتى الآن، بهدف توجيه الأموال نحو الحفاظ على البيئة البحرية في جزر غالاباغوس. وقد انتقدت شبكة أمريكا اللاتينية للعدالة الاقتصادية والاجتماعية (Latindadd) هذه الصفقة التي تقودها المصالح الخاصة بسبب افتقارها للنزاهة والشفافية والتشاور مع المجتمع. و يتعين على الإكوادور، بموجب هذا الاتفاق، التنازل عن سيادتها لقبول التمويل المشروط وتغطية تكاليف ضمان من قبل بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) ورسوم المستشارين الماليين والقانونيين الدوليين الخاصين، مما يوجه الأموال نحو وكلاء خاصين يسعون إلى

---

16 ميسيرور و (2024) erlassjahr.de مراقب الديون السيادية العالمية 2024؛ عدالة الديون (2024) تحليل نتائج إعادة هيكلة الديون.

17 كريستوفر ج. والر (2024) دور الدولار الدولي

18 فيليب كينوورثي، م. أيهان كوسيه، ونيكيتا بيريفالوف (2024) أزمة ديون صامتة تجتاح الاقتصادات النامية ذات التصنيفات الائتمانية الضعيفة، مدونات البنك الدولي.

19 ليبي جورج وآخرون (2024) كيف أدت رحلة إفريقيا إلى الازدهار إلى قنبلة ديون، رويترز

20 فيليب كينوورثي، م. أيهان كوسيه، ونيكيتا بيريفالوف (2024) أزمة ديون صامتة تجتاح الاقتصادات النامية ذات التصنيفات الائتمانية الضعيفة، مدونات البنك الدولي.

21 نفس المصدر

الريع. وبدلاً من تحقيق نتائج إيجابية في الحفاظ على البيئة والمجتمع، تسببت عملية مقايضة الديون المزعومة في الاستبعاد وسوء إدارة الأموال تحت غطاء العدالة، بينما تجاهلت العمل على إصلاح الهيكلة الاستعمارية القديمة للديون[22]، [23].

إعادة هيكلة الديون داخل وخارج إطار العمل المشترك لمجموعة العشرين: زامبيا وسريلانكا.

بعد أكثر من ثلاث سنوات من المفاوضات، وقعت زامبيا في يونيو 2024 على اتفاق لإعادة هيكلة ديونها بموجب إطار العمل المشترك لمجموعة العشرين. وبموجب الاتفاق ستدفع زامبيا 450 مليون دولار هذا العام وحده لأصحاب السندات الخاصة، بما في ذلك شركة إدارة الأصول بلاك روك (أكبر ممتلك للديون الخاصة الخارجية في زامبيا وفي الجنوب العالمي بشكل عام). وفي نفس الشهر، أقرض صندوق النقد الدولي زامبيا 570 مليون دولار للتعامل مع أسوأ جفاف تشهده البلاد منذ ما يقرب من 60 عامًا. بعبارة أخرى، بينما يقر قرض صندوق النقد الدولي بأن زامبيا تحتاج إلى صرف فوري للأموال، فإن ترتيب إطار العمل المشترك يجبر زامبيا على استخدام ما يعادل 80% منه لسداد أصحاب السندات[24]. وإذا كان أداء اقتصاد زامبيا أفضل من المتوقع، فسيتعين عليها زيادة سداد ديونها، ولكن لا يوجد إجراء مناسب لإيقاف أو خفض المدفوعات في حالة حدوث صدمة، مثل الجفاف الذي تعاني منه حاليًا[25].

تواجه سريلانكا شروطًا مماثلة بموجب اتفاق إعادة هيكلة ديونها الذي تم التوصل إليه في يوليوز من عام 2024 (تم التفاوض عليه خارج إطار العمل المشترك لمجموعة العشرين، حيث إن سريلانكا لم تكن مؤهلة كونها دولة ذات دخل متوسط). وبموجب شروط هذا الاتفاق، تلتزم سريلانكا بدفع حملة السندات 46% أكثر من المقرضين الحكوميين في حال كان أداء الاقتصاد أفضل من المتوقع، مما يرسخ اتجاهًا قائمًا يعطي الأولوية للدفع للدائنين الخواص على حساب المقرضين الثنائيين[26]. وستدفع سريلانكا ضعف ما تدفعه زامبيا كنسبة من إيرادات الحكومة، حيث سيتم تحويل أكثر من 25% من إيرادات الحكومة إلى مدفوعات الديون الخارجية خلال العقد المقبل على الأقل[27].

---

22 لاتينداد (2023) صفقة غالاباغوس: إرث مشين؛ لاتينداد (2024) آلية التحقيق التابعة لبنك التنمية للبلدان الأمريكية تقبل الشكوى المقدمة ضد مبادلة ديون غالاباغوس من قبل المجتمعات المحلية.

23 لإعطاء فكرة عن حجم العملية من المتوقع أن توجه مقايضة الديون ما لا يقل عن 12 مليون دولار سنويًا للحفاظ على جزر غالاباغوس، ولكن من 2021 إلى 2023 وحدها أنفقت الإكوادور في المتوسط 77 مليون دولار سنويًا على رسوم صندوق النقد الدولي - وهي عقوبة الصندوق على الاحتفاظ بديون "مفرطة" - مما يبرز عدم فعالية مثل هذه المبادلات طالما أن هيكل الديون الأوسع لم يمس. انظر إيفانا فاسيك-لالوفيتش، مايكل جالانت وفرانسيسكو أمسلر (2024) تأثير أوسع من أي وقت مضى: تقدير محدث لرسوم صندوق النقد الدولي، CEPR.

24 مونيك فانيك (2024) زامبيا تحصل على 570 مليون دولار من صندوق النقد الدولي بسبب تأثير الجفاف، بلومبرغ المملكة المتحدة.

25 ديون العدالة في المملكة المتحدة (2024) صفقة تخفيف ديون زامبيا مع حملة السندات، تحليل أولي.

26 ماتياس شليغل، كريستوف ترييبش، ومارك إل. جي. رايت (2019) هيكل الأولوية في الديون السيادية، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.(NBER)

27 ديون العدالة (2024) حملة سندات سريلانكا سيحصلون على سداد بنسبة 20%-45% أكثر من الحكومات.

دور مؤسسات بريتون وودز

يصادف عام 2024 الذكرى الثمانين لتأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدول. وفي سياق تشتد فيه الحاجة إلى حكامة عالمية ديمقراطية ومسؤولة وعادلة، تواصل مؤسسات بريتون وودز في السير عكس اتجاه هذه الأهداف، فيما لازالت هياكل حكامة هذه المؤسسات تحت سيطرة الشمال العالمي والتي تعزز دورات العقاب في تعاملها مع الدول المثقلة بالديون في الجنوب، بشكل يفرض التدابير التقشفية ويفاقم أزمة المناخ. لذا، فإن الانخراط المتزايد لهذه المؤسسات في مجالات المناخ والجندر ليس سببًا للاحتفال، لأنه يستعمل كغطاء لإخفاء الأضرار التي تلحقها هذه المؤسسات بالشعوب وبالكوكب، بينما يحد من المشاركة المدنية الهادفة، بما في ذلك من خلال استيعاب وتخفيف من الخطاب لراديكالية بشأن العدالة الجندرية والمناخ والتنمية[28].

مجموعة البنك الدولي تواصل إعطاء الأولوية للاستثمار الخاص

يشكل التجديد الحادي والعشرون القادم (IDA21) للمؤسسة الدولية للتنمية IDA فرصة حاسمة لتمويل الخدمات العامة العادلة من منظور جندري والعمل المناخي في أفقر البلدان. وتعد المؤسسة من بين الأذرع التمويلية لبنك الدولي وأكبر مقدم متعدد الأطراف للمنح والتمويل الميسر (أي أرخص من سعر السوق) لصالح الدول ذات الدخل المنخفض[29]. وقد حث رئيس البنك الدولي أجاي بانغا الدول الغنية على جعل دورة التجديد هذه (المقرر إكمالها في ديسمبر 2024) "الأكبر على الإطلاق[30]" من خلال توفير ما لا يقل عن 28 إلى 30 مليار دولار، بزيادة تقارب 10% مقارنة بالتجديد السابق IDA 20، ومع ذلك، على مدار العقد الماضي، انخفضت مساهمات الدول المانحة بحوالي 20%، وفي عام 2024، أشارت الدول المانحة الكبرى بالفعل إلى عدم رغبتها في الحفاظ على المساهمات الحالية، ناهيك عن زيادتها[31].

---

[28] راشيل نادلمان (2024) هل يتراجع البنك الدولي عن التزاماته تجاه مشاركة المواطنين مرة أخرى؟، مشروع بريتون وودز.

[29] نائب رئاسة التمويل التنموي لمجموعة البنك الدولي (2024) المؤسسة الدولية للتنمية.

[30] أجاي بانغا (2023) كلمة أجاي بانغا في مراجعة منتصف المدة للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ، مجموعة البنك الدولي.

[31] كليمينس لاندرز (2024) هل يمكن للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) أن تجاوز سقف الـ 100 مليار دولار؟ الحسابات صعبة، لكنها ليست مستحيلة، مركز التنمية العالمية.

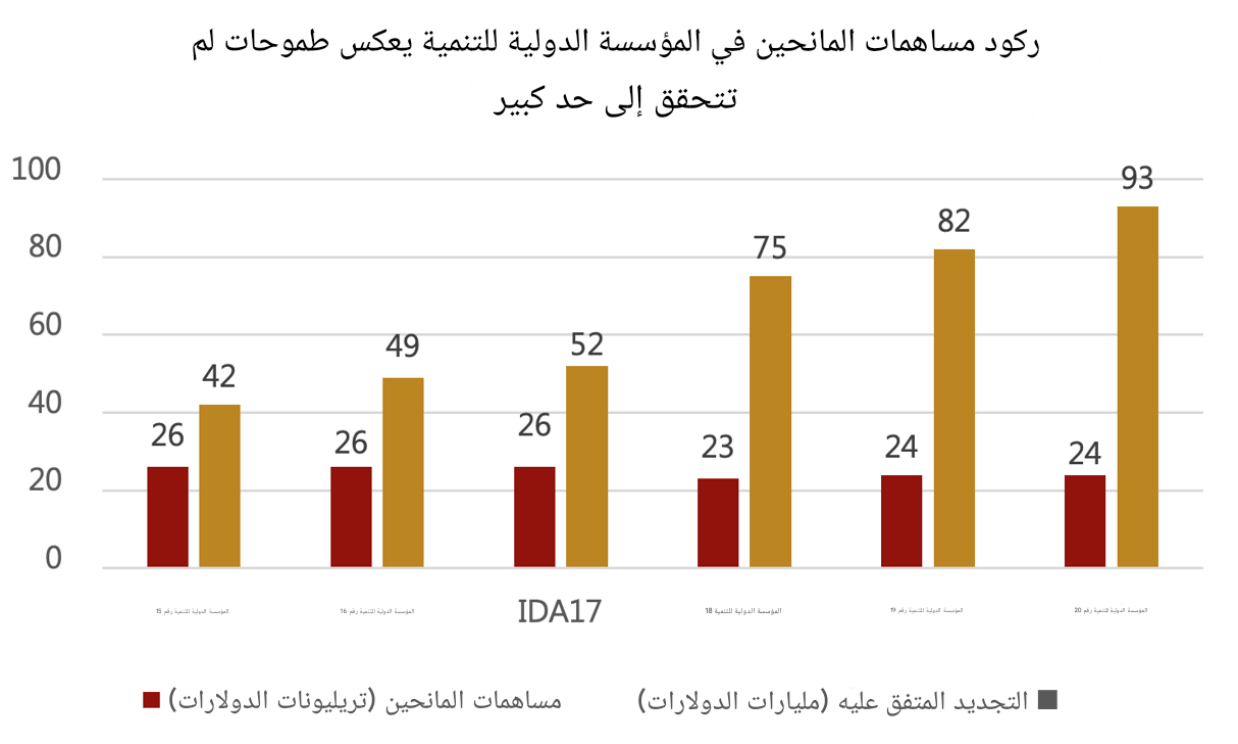

الرسم الثاني: يوضح الرسم البياني أعلاه مكونات عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية *(IDA)* السابقة، حيث يتم مقارنة مساهمات المانحين بالمبالغ المتفق عليها للتجديد (كلاهما بمليارات الدولارات) لتوضيح كيف أن مساهمات المانحين تتوقف على الرغم من الاتفاقيات الطموحة بشكل متزايد. لاحظ أن ما سبق يظهر الركود من حيث الدولار الاسمي، ولكن من حيث القيمة الحقيقية (مع مراعاة التضخم) انخفضت مساهمات المانحين خلال العقد الماضي بحوالي 20%. (مركز التنمية العالمية، 2024).

فوعود بانغا بالإصلاح والتبسيط والتسهيل جعلت عملية تجديد االموارد IDA21 أقل طموحًا بكثير من IDA20 من حيث المقاربة الجندرية[32]، مما يوضح سطحية استراتيجية النوع الاجتماعي لمجموعة البنك الدولي 2024-2030 التي تم إصدارها مؤخرًا[33]. ووفقًا لتحليل من مركز التنمية العالمية، لم تخفض عملية IDA21 فقط عدد التزامات السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي من ثمانية إلى اثنين فقط، بل قيدت هذه الأهداف المتضائلة بالفعل إلى 18 فقط من أكثر دول IDA ضعفًا، أي 25% فقط من جميع دول المعنية[34]. ويعني الركود أو الانخفاض في تمويل IDA أن البنك الدولي والدول المانحة الغنية ترفض توفير الأموال اللازمة لتحقيق نتائج عادلة جندريا بشكل ملموس.

وبقدر أهمية المبلغ المخصص لـIDA21 ، فإن المستفيد من تلك الأموال لا يقل أهمية[35]. فتماشياً مع نموذج التنمية للبنك الدولي الذي يعطي الأولوية للتمويل الخاص - حيث تُستخدم الأموال العامة لجذب الاستثمارات الخاصة، مما يقلل من المخاطر على الشركات الخاصة من خلال الإعانات العامة - أطلق البنك نافذة القطاع الخاص لـ IDA (PSW) في عام 2017.[36] وبدلاً من توفير الموارد مباشرة للحكومات، تستهلك هذه النافذة الموارد العامة النادرة لـ IDA لـ "تحفيز" الاستثمار الخاص من خلال أذرع القطاع الخاص للبنك. ونتيجة لذلك، أصبحت إحدى تلك الأذرع مثل مؤسسة التمويل الدولية، أو IFC منذ ذلك الحين مستفيدًا صافيًا، بدلاً من مساهم، في الموارد[37] IDA. وعلى الرغم من تلقي مليارات من تمويل IDA، لم تتمكن PSW من عكس

[32] ماري بورومان وكيلسي هاريس (2024) التبسيط مقابل الجوهر: المخاطر والفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين في تجديد موارد IDA21 ، مركز التنمية العالمية.

[33] مجموعة البنك الدولي (2024) استراتيجية البنك الدولي للنوع الاجتماعي: تسريع المساواة بين النساء والفتيات.

[34] ماري بورومان وكيلسي هاريس (2024) التبسيط مقابل الجوهر: المخاطر والفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين في تجديد موارد IDA21 ، مركز التنمية العالمية.

[35] جياتي غوش وفاروا سيال (2021) منعطف خاطئ للافتراض التفضيلي للبنك الدولي، مشروع سنديكيت.

[36] مجموعة البنك الدولي (2015) من المليارات إلى التريليونات: مساهمات البنوك التنموية المتعددة الأطراف في تمويل التنمية؛ الرابطة الدولية للتنمية (بدون تاريخ) ما هي نافذة القطاع الخاص للرابطة الدولية للتنمية؟، مجموعة البنك الدولي".

[37] تشارلز كيني (2019) هل النموذج الجديد لمؤسسة التمويل الدولية صفقة جيدة لبلدان الرابطة الدولية للتنمية؟، مركز التنمية العالمية".

الانخفاض المستمر في التزامات مؤسسة التمويل الدولية تجاه البلدان الأكثر هشاشة، في حين أن تأثير مشاريعها على التنمية أسوأ من اي وقت مضى (وفقًا لتقييم مجموعة التقييم المستقلة للبنك الدولي)[38] .

...بينما يفرض صندوق النقد الدولي رسوما إضافية على المقترضين

تعاقب سياسة الرسوم الإضافية التراجعية لصندوق النقد الدولي الدول على مديونيتها في الأوقات التي لا تستطيع هذه الأخيرة تحمل أعبائها على الإطلاق، حيث يتم فرض عقوبات على الدول التي لديها قروض كبيرة لم تُسدد في فترة زمنية قصيرة[39]. وتشمل الدول التي تدفع رسومًا إضافية، علاوة على ثقل ديونها، باكستان المعرضة لأزمة المناخ، والتي تواجه حاليًا خسائر وأضرار تاريخية بسبب الفيضانات، ومصر، التي شهدت تفاقم الفقر وأزمة الجوع، التي تغذيها تدابير التقشف المدعومة من صندوق النقد الدولي خلال العقد الماضي[40]. وقبل مراجعة الرسوم الإضافية لعام 2024، كانت باكستان ومصر ستدفعان 445 مليون دولار و646 مليون دولار على التوالي كرسوم إضافية من 2024 إلى 2028.[41]

وبشكل عام، كان من المتوقع أن تدفع الدول المقترضة ما مجموعه 10 مليارات دولار كرسوم إضافية من 2024 إلى 2028، في حين كان صندوق النقد الدولي يتوقع تجاوز أهدافه من حيث المداخيل. ويمكن أن تؤدي المداخيل الهائلة المستمدة من الرسوم الإضافية إلى إطالة وتفاقم التدهور الاقتصادي، عكس ما يدعي صندوق النقد الدولي تحقيقه[42]. وفي تطور إيجابي، دفعت الحملات المستمرة من المجتمع المدني والضغط العالمي صندوق النقد الدولي إلى خفض رسومه الإضافية بنسبة 36% في أكتوبر 2024. ومن المتوقع في عام 2026 أن ينخفض عدد الدول التي تدفع الرسوم الإضافية إلى 13 (من 22 دولة في 2024، ولكن لا يزال أكثر من ما قبل الجائحة حيث كانت هناك 8 دول فقط في 2019)[43] . وتواصل العديد من منظمات المجتمع المدني التأكيد على أن التغييرات التدريجية غير كافية، وتكرر المطالبة بإلغاء الرسوم الإضافية[44].

كما تخضع للمراجعة المؤقتة التي أجراها صندوق النقد الدولي في مايو 2024 بشأن صندوق المرونة والاستدامة (RST)[45] إلى تدقيق، حيث تمت الإشادة بصندوق المرونة والاستدامة بينما تم تجاهل مخاوف المجتمع المدني بشأن الغسل الأخضر والتقشف ودوره في تفاقم الديون[46]. ويتم تمويل الـ RST من خلال حقوق السحب الخاصة SDRs (وهي عملة احتياطية لصندوق النقد الدولي تُستخدم لتعزيز السيول- ويتطلب من الدول المقترضة تنفيذ "تغييرات مؤسسية دائمة" لـ "المساعدة في جذب المستثمرين من القطاع الخاص). وللوصول إلى الـ RST، يحتاج المقترضون إلى برنامج قائم لصندوق النقد الدولي - والذي يتضمن في كثير من الحالات شروطًا تتعارض مع الأهداف المتعلقة بالمناخ في إطار صندوق المرونة والاستدامة[47]، ففي السنغال، على سبيل المثال، يتعارض ترتيب RST الذي يهدف إلى التخفيف مع برنامج آخر لصندوق النقد الدولي يشجع على توسيع الوقود الأحفوري**[48]**. إن إعداد RST كأداة لخلق الديون (بينما تضاف تخصيصات حقوق السحب الخاصة للدول الغنية إلى احتياطياتها دون زيادة ديونها) يبرز الطابع الكولونيالي لآليات تمويل صندوق النقد الدولي، الذي يهيمن عليه الشمال والذي لا يقدم إلا مبلغًا

---

[38] تشارلز كيني (2024) هل زادت نافذة القطاع الخاص للرابطة الدولية للتنمية من استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في بلدان الرابطة الدولية للتنمية؟، مركز التنمية العالمية؛ مجموعة البنك الدولي (2023) النتائج والأداء لمجموعة البنك الدولي 2023، مجموعة التقييم المستقلة".

[39] جوزيف إي. ستيجليتز وكيفين بي. غالاغر (2022) فهم عواقب الرسوم الإضافية لصندوق النقد الدولي: الحاجة إلى الإصلاح، مراجعة الاقتصاد الكينزي 10".(3)

[40] منظمة Menafem (2024) حملة إنهاء الرسوم الإضافية؛ روث مايكلسون ومينا فاروق (2023) التضخم، تقشف صندوق النقد الدولي والخطط العسكرية الضخمة تدفع المزيد من المصريين إلى الفقر، صحيفة الغارديان؛ إيفانا فاسيك-لالوفيتش، مايكل جالانت، وفرانسيسكو أمسلر (2024) تأثير أوسع من أي وقت مضى: تقدير محدث للرسوم الإضافية لصندوق النقد الدولي، مركز البحوث الاقتصادية والسياسات؛ هيومن رايتس ووتش (2023) مصر: إنقاذ صندوق النقد الدولي يبرز مخاطر التقشف والفساد.

[41] إيفانا فاسيك-لالوفيتش، مايكل جالانت، وفرانسيسكو أمسلر (2024) تأثير أوسع من أي وقت مضى: تقدير محدث للرسوم الإضافية لصندوق النقد الدولي، مركز البحوث الاقتصادية والسياسات؛ تيموثي إي. كالداز (2024) الاقتصاد سياسي: برنامج صندوق النقد الدولي في مصر لا يمكن أن ينجح دون إصلاح كليهما، مشروع بريتون وودز.

[42] حملة إنهاء الرسوم الإضافية؛ شيرين طلعت ودان بيتون (2024) لقد آن الأوان ليتخلص صندوق النقد الدولي من الرسوم الإضافية غير العادلة وغير الضرورية، Menafem.

[43] صندوق النقد الدولي (2024) الأسئلة الشائعة حول رسوم الصندوق وسياسة الرسوم الإضافية.

[44] مشروع بريتون وودز (2024) مراجعة الرسوم الإضافية لصندوق النقد الدولي: التلاعب بالهوامش مع تفاقم الأزمات؟

[45] لمزيد من المعلومات حول حقوق السحب الخاصة، انظر تقرير أهم الاتجاهات لعام 2023 ومشروع بريتون وودز (2024) "تردد مجلس إدارة صندوق النقد الدولي يترك حقوق السحب الخاصة كأداة غير مستغلة في صندوق أدوات الصندوق."

[46] جوالا رامباران (بدون تاريخ) "فهم مراجعة صندوق النقد الدولي المؤقتة لصندوق المرونة والاستدامة"، مركز سياسة التنمية العالمية؛ صندوق النقد الدولي (2024) "المراجعة المؤقتة لصندوق المرونة والاستدامة ومراجعة كفاية الموارد."

[47] صندوق النقد الدولي (2023) مرفق المرونة والاستدامة - مذكرة التوجيه التشغيلي.

[48] ريكورس 2024 تقرير حول صندوق النقد الدولي للمرونة والاستدامةRecourse

زهيدا فقط للعمل المناخي، في وقت تشتد فيه حاجة دول الجنوب العالمي الى التمويل، والذي يرفض الصندوق تقديمه ما لم يتم تلبية الشروط الاستخراجية أو السياسات التقشفية.

وفي سياق يطبعه التقشف العقابي والجهود غير الطموحة لدفع العمل المناخي، تبدو مذكرة التوجيه المؤقتة لصندوق النقد الدولي بشأن النوع الاجتماعي (الصادرة في عام 2024) غير كافية بشكل كبير ورمزية[49]. ويشير الصندوق في هذه المذكرة إلى إرشادات رشادات طوعية حول كيفية دمج الموظفين لتحليل النوع الاجتماعي في أنشطة الصندوق، بينما يروج بشكل غير نقدي لسياسات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل الخاص، في حين يغيب الاعتراف بالأضرار التاريخية والمستمرة التي تلحق بالنساء والأشخاص المتنوعين جندريا بشكل خاص بسبب هذه السياسات وبسبب صندوق النقد الدولي نفسه[50].

[49] صندوق النقد الدولي (2024) مذكرة التوجيه المؤقتة حول دمج النوع الاجتماعي في صندوق النقد الدولي.

[50] مشروع بريتون وودز (2024) مذكرة التوجيه المؤقتة لصندوق النقد الدولي حول دمج النوع الاجتماعي تفشل في معالجة الآثار السلبية للتقشف الذي يفرضه صندوق النقد الدولي على النوع الاجتماعي.

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يضغطان لفرض التقشف في الأرجنتين

تعد الأرجنتين أكبر مقترض لدى صندوق النقد الدولي، حيث استدانت مبلغ 42.9 مليار دولار في عام 2024 ومن المتوقع أن تدفع مليارات الدولارات كرسوم إضافية على مدى السنوات القليلة المقبلة[51]. وفي عام 2021، رفض صندوق النقد الدولي طلب الأرجنتين للحصول على إعفاء مؤقت من الرسوم الإضافية، مما أجبر البلاد على الدخول في دورة من الاستخراج قصير الأجل لتمويل عبء ديونها غير المستدامة[52]. ومنذ اذن، تفاوضت الأرجنتين على عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي تضمنت توسيع إيرادات التصدير من خلال فول الصويا والتعدين والوقود الأحفوري، وهي قطاعات معروفة بتسببها في إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي وتهديد حقوق وسبل عيش السكان الأصليين[53]. وشجع الصندوق على استمرار استغلال تكوين فاكا مويرتا لزيادة صادرات النفط والغاز، متوقعًا أن الأرجنتين يمكن أن تزيد صادراتها من 100,000 إلى 900,000 برميل يوميًا من 2023 إلى 2030.[54] وفي استراتيجيتها الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل**(NBSAP)** ، تصف الحكومة الأرجنتينية ديونها كعائق رئيسي لتحقيق أهداف الحفظ الحيوية[55].

وفي أواخر عام 2023، انتخبت الأرجنتين الرأسمالي واليميني المتطرف المنكر لتغير المناخ خافيير ميلي رئيسًا لها، في خطوة لقيت ترحيبا[56] من كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي أشاد بميلي لاتخاذه "إجراءات جريئة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وبدء معالجة العوائق الطويلة الأمد أمام النمو[57]". كيف فعل ذلك؟ أبرزت مؤسسة البيئة والموارد الطبيعية (**FARN**) ومجموعة العمل المالي من أجل الإنصاف **(ETFE)** و**Recourse** في تقرير جديد، أن ميلي قام بحل وزارة البيئة وقطع المعاشات التقاعدية وتمويل الجامعات وطرد آلاف العمال في القطاع العام ووضع خطط لخصخصة أكثر من عشرين شركة مملوكة للدولة تقدم خدمات عامة حيوية وخفض مجموعة من الخدمات والسياسات الجندرية[58]، بما في ذلك تلك المخصصة لحماية ضحايا جرائم القتل على أساس الجندر والعنف والاتجار الممنوع، وكذلك خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية الأوسع[59].

---

[51] International Monetary Fund (2024) Total IMF Credit Outstanding Movement From October 01, 2024 to October 29, 2024
صندوق النقد الدولي (2024) حركة إجمالي الائتمان المستحق لصندوق النقد الدولي من 1 أكتوبر 2024 إلى 29 أكتوبر 2024.

[52] جورجلينا دو روزاريو وإريك مارتن (2021) "صندوق النقد الدولي رفض طلب الأرجنتين للحصول على إعفاء مؤقت من الرسوم الإضافية"، بلومبرغ المملكة المتحدة.

[53] بيودايفيرسيتي كابيتال ريسورش 2021، تصدير الانقراض: كيف يقيد النظام المالي الدولي مستقبل التنوع البيولوجي.

[54] **فارن (بدون تاريخ) الأرجنتين تحت سياسة التعديل الأرثوذكسي لصندوق النقد الدولي؛ صندوق النقد الدولي (2024) الأرجنتين: المراجعة السابعة بموجب الترتيب الممتد بموجب تسهيل الصندوق الممتد؛ Recourse (2024) تقرير: يتحدث صندوق النقد الدولي عن تغير المناخ لكنه يدفع الأرجنتين نحو التكسير الهيدروليكي.**

[55] تصدير الانقراض: كيف يقيد النظام المالي الدولي مستقبل التنوع البيولوجي.

[56] **مجموعة البنك الدولي (2024) نظرة عامة على الأرجنتين: أخبار التنمية، الأبحاث، البيانات.**

[57] **صندوق النقد الدولي (2024) الأرجنتين: المراجعة السابعة بموجب الترتيب الممتد بموجب تسهيل الصندوق الممتد.**

[58] **روبيرت بلامر 2024، هل حسنت الأشهر الستة الأولى لميلي الاقتصاد الأرجنتيني؟، أخبار بي بي سي؛ FARN (بدون تاريخ) الأرجنتين تحت سياسة التعديل الأرثوذكسي لصندوق النقد الدولي.**

[59] **FARNو ETFE ريكورس 2024 حالة الأوضاع في الأرجنتين والاتفاق مع صندوق النقد الدولي: وجهات نظر من المجتمع المدني؛ الجمعية المدنية من أجل المساواة والعدالة (بدون تاريخ) تعديل يزيد الفجوة.**

الضرائب

وفي العقد المقبل، ستستحوذ الشركات متعددة الجنسيات والأفراد الأثرياء على ما يقرب من 5 تريليونات دولار من خلال استغلال الملاذات الضريبية[60]. فبينما ترتفع أرباح الشركات، تظل الإيرادات الضريبية للشركات راكدة[61]. ولتعويض النقص في ضريبة الدخل وضريبة الشركات، غالبًا ما تلجأ الحكومات إلى الضرائب التراجعية مثل ضرائب الاستهلاك التي تثقل كاهل النساء بشكل غير متناسب، حيث يشكلن نسبة أكبر من أصحاب الدخل المنخفض مقارنة بالرجال. ويعد تحويل النظام الضريبي العالمي أحد عناصر التغيير البنيوي المطلوب لتحقيق العدالة المناخية والاقتصادية النسوية. وسيسمح ذلك بتمكين الحكومات من جمع الإيرادات اللازمة للعمل المناخي والخدمات العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي، مما سيمكن بشكل أوسع من إصلاح وإعادة ردم الهوة التاريخية بما في ذلك تلك القائمة على أساس جندري[62].

إصلاح النظام الضريبي العالمي

أطلقت دول الجنوب العالمي، بقيادة مجموعة إفريقيا، حملة طويلة ومستمرة من أجل اتفاقية إطار قانونية ملزمة للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي. وكانت 2023 سنة محورية، حيث وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار لبدء العمل لوضع هذه الاتفاقية بهدف جعل النظام الضريبي العالمي أكثر إنصافًا من خلال تأصيله في المنتدى الديمقراطي المتعدد الأطراف للأمم المتحدة وإغلاق الثغرات الحالية التي تساعد على التهرب الضريبي وإساءة استخدام الضرائب من قبل الشركات[63].

عرفت المفاوضات بشأن الاتفاقية في منتصف عام 2024 العديد من الخلافات بسبب سعي الدول الغنية إلى الحفاظ على النظام الضريبي العالمي الذي تهيمن عليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تستغل موقعها لتشكيل القواعد لصالحها. ومع ذلك، بموجب نظام صوت واحد لكل دولة في الأمم المتحدة، صدر قرار تاريخي يقضي بالتفاوض على اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة وبروتوكولين إضافيين (أدوات قانونية ملزمة لتنفيذ الاتفاقية) مع حلول عام 2027. وفي انتصار ساحق، صوتت 110 دول لصالح القرار بينما صوتت ثماني دول فقط ضد الشروط المرجعية النهائية. وكانت جميع الدول الثمانية دولًا غنية ذات عضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، اليابان، إسرائيل، كوريا الجنوبية، أستراليا، ونيوزيلندا (دول الاتحاد الأوروبي امتنعت عن التصويت بعد أن تخلت عن قرار التصويت ضد)[64].

---

[60] شبكة العدالة الضريبية (2023) حالة العدالة الضريبية 2023.

[61] جوزيف إي. ستيجليتز (2024) النظام الضريبي الدولي فاشل ، الشؤون الخارجية.

[62] العدالة الضريبية العالمية (2021) تأطير الضرائب النسوية: مع أمثلة من أوغندا. لمزيد من المعلومات حول العلاقة بين الضرائب والنوع الاجتماعي والعدالة البيئية، انظر الموجز القادم الذي أعدته أريمبي واهونو (الكوكب المشترك) لمنظمةWEDO ، وائتلاف الشفافية المالية، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

[63] الأمم المتحدة (2023) اللجنة الثانية توافق على تسعة مشاريع قرارات، بما في ذلك نصوص حول التعاون الضريبي الدولي، الدين الخارجي، المناخ العالمي، والقضاء على الفقر.

[64] توف ريدينغ (2024) بعد تصويت ساحق، تتبنى الأمم المتحدة تفويضًا طموحًا لثلاثة اتفاقيات ضريبية عالمية ملزمة قانونيًا، بورو داد.

المصادر: مرصد الشرق الأوسط، 2024؛ شبكة العدالة الضريبية، 2023؛ مكتب الضرائب الأسترالي[65]، 2022.

أشاد نشطاء المجتمع المدني بالنسخة النهائية من شروط المرجعية (ToR) باعتبارها "مصدر أمل لنظام ضريبي عالمي عادل وفعال"، بما في ذلك إدراجها لالتزامات واضحة لمعالجة التهرب الضريبي وربط صريح بين الضرائب وحماية البيئة. ولعبت حكومات الجنوب العالمي دورا محوريا في رفع الطموحات، حيث نجحت دول أمريكا اللاتينية في الدفع نحو الاعتراف بدور الاتفاقية في تقليص الفجوة الاقتصادية من خلال جعل الأثرياء يدفعون نصيبهم العادل من الضرائب[66]. ودعت البرازيل إلى إضافة "التقدمية" كهدف للاتفاقية (والتي دعمتها أيضًا طوال العام بصفتها رئيسة مجموعة العشرين)، لكن اعتراضات من كندا وإستونيا والمملكة العربية السعودية أدت إلى استبعاد هذا المصطلح، رغم أن مبادئ أخرى حول الشمولية والعدالة والشفافية تم إدراجها في النص[67].

رغم الغياب الواضح للتحليل وإدراج المقاربة الجندرية في شروط المرجعية (ToR)، إلا أن النوع الاجتماعي ذُكر صراحة في القرار الأصلي الذي قدمته مجموعة إفريقيا في عام 2023.[68] وقد ناضل نشطاء المجتمع المدني، بما في ذلك حركة الشعوب الآسيوية بشأن القروض والتنمية (APMDD)، لإعادته في مفاوضات هذا العام، لكن دعواتهم لم تلقَ أية استجابة، مما يجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى تعزيز المطالب بالاعتراف الصريح بتأثيرات الأنظمة الضريبية على المساواة بين الجنسين في المفاوضات المستقبلية[69].

---

[65] تقرير مرصد الشرق الأوسط (2024): إسرائيل تحجز 1.8 مليار دولار من عائدات الضرائب الفلسطينية؛ شبكة العدالة الضريبية (2023) حالة العدالة الضريبية 2023؛ دي تي كوكرين (2022) غير خاضع للمساءلة: كيف خسرت كندا 30 مليار دولار لصالح الشركات؟، الكنديون من أجل العدالة الضريبية؛ مكتب الضرائب الأسترالي (2022) تقرير شفافية الضرائب للشركات للسنة المالية 2020-2021.

[66] توف ريدينغ (2024) مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية: النص المسودة الجديد يظهر أن تحقيق نتيجة طموحة لا يزال في المتناول، يورونداد.

[67] توف ريدينغ (2024) (@toveryding) منشور بتاريخ 16 أغسطس 2024، على منصةX ؛ مجموعة العشرين (2024) في مجموعة العشرين، قد ترفع اقتراح البرازيل لفرض ضرائب على الأثرياء للغاية ما يصل إلى 250 مليار دولار سنويًا.

[68] الجمعية العامة للأمم المتحدة (2023) تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال في الأمم المتحدة.

[69] آلية تمويل المجتمع المدني للتنمية (2024) الديباجة والمبادئ: مكان لحقوق الإنسان، مجلة *FfD*.

جيل زد في كينيا يرفض مقترحات الضرائب المدعومة من صندوق النقد الدولي في احتجاجات جماهيرية

في مايو 2024، أعلن البرلمان الكيني عن مشروع قانون المالية الذي يقترح زيادة الضرائب على مجموعة من السلع والخدمات الأساسية (بما في ذلك الخبز وزيت الطهي والفوط الصحية والحفاضات)، من أجل جمع الأموال اللازمة لسداد 80 مليار دولار تدين بها كينيا. وفي إطار برنامج صندوق النقد الدولي لكينيا، جعل الصندوق إقراضه مشروطًا بخفض الحكومة لعجز ميزانيتها، بما في ذلك من خلال فرض ضرائب تراجعية كان الصندوق يدرك أنها قد تؤدي إلى احتجاجات شعبية بسبب تأثيرها على أفقر فئات المجتمع[70]. وعندما تم الإعلان على مشروع قانون المالية، أشاد صندوق النقد الدولي بالحكومة لدفعها نحو تخفيض الإنفاق العام الذي اعتبره ضروريًا لتحقيق "الاستقرار المالي"[71].

رداً على ذلك، قام الشباب الكيني بسرعة بالتعبئة على منصات التواصل الاجتماعي مثل تيك توك وإنستغرام للدعوة إلى احتجاجات سلمية[72]. وفي غضون أسبوعين فقط من الاحتجاجات، أدى القمع الوحشي من قبل الدولة إلى مقتل ما لا يقل عن 39 شخصًا وإصابة 361 واعتقال 627 في حين تعرض 32 شخصا للاختفاء القسري أو غير الطوعي، مع اضطرار العديد من المتظاهرين الآخرين للاختباء بسبب تهديدات غير معروفة[73]. وأمام هذا الضغط المتزايد، رفض الرئيس ويليام روتو مشروع القانون بعد فترة وجيزة من بدء المظاهرات (مما أدى إلى تخفيض وكالة التصنيف الائتماني موديز لتصنيف كينيا إلى "غير مرغوب فيه"، وجعل من الصعب على كينيا الوصول إلى رأس المال الدولي)[74] . ومع ذلك، استمرت الاحتجاجات مع تصاعد الدعوات لاستقالة روتو[75]. وكانت الاحتجاجات فريدة من نوعها في رفضها الصريح لدور صندوق النقد الدولي في استفحال أزمة الديون التي أدت إلى مشروع قانون المالية. ورفع المتظاهرون الشباب لافتات تعلن "لسنا عبيدًا لصندوق النقد الدولي" و"كينيا ليست فأر تجارب لصندوق النقد الدولي"، بينما وصفوا روتو بأنه "دمية" في يد صندوق النقد الدولي[76].

ارتفعت أعباء الديون في كينيا لتشكل 73% من ناتجها المحلي الإجمالي[77]، حيث تتجاوز مدفوعات فوائد الديون وحدها مجموع الإنفاق على التعليم وتغذية الأطفال والمياه النظيفة والصحة[78] مما يعكس اتجاهًا أوسع في إفريقيا حيث تتجاوز خدمة الديون الإنفاق العام على الخدمات الأساسية الضرورية لضمان حقوق الإنسان والسلامة البيئية[79]. وعلى الرغم من أن كينيا تخسر 190 مليون دولار سنويًا بسبب التهرب الضريبي العالمي[80]، اختارت حكومة روتو زيادة الضرائب على الاستهلاك الضروري للبقاء بدلاً من فرضها على الشركات والأفراد الأثرياء[81]. وتوضح حالة كينيا كيف يتقاطع الحيف في الديون والضرائب والتقشف الذي يفرضه صندوق النقد الدولي لتعميق عدم المساواة الاقتصادية، ولكن أيضًا لتغذية المقاومة الشعبية ضد السيطرة المالية العالمية والسياسات الحكومية التابعة المترتبة عليها[82].

---

70 صندوق النقد الدولي (2024) كينيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 - المراجعات السادسة بموجب ترتيبات تسهيل الصندوق الموسع وتسهيل الائتمان الموسع؛ erlassjahr.de (2024) احتجاجات #RejectFinanceBill2024 في كينيا - عندما تؤدي التقشفات إلى انتهاكات حقوق الإنسان؛ حكومة كينيا (2024) مشروع قانون المالية، 2024؛ باسيلو روكانغا (2024) ما هي مقترحات الضرائب المثيرة للجدل في كينيا؟، بي بي سي نيوز.

71 صندوق النقد الدولي (2024) صندوق النقد الدولي يتوصل إلى اتفاق على مستوى الموظفين مع كينيا بشأن المراجعات السابعة لتسهيل الصندوق الموسع وتسهيل الائتمان الموسع والمراجعة الثانية بموجب تسهيل المرونة والاستدامة.

72 ويكليف مويا (2024) مشروع قانون المالية الكيني: ثوار جيل زد ضد الضرائب - الوجوه الجديدة للاحتجاج، بي بي سي نيوز.

73 دانيال مول (2024) تحديث حول حالة حقوق الإنسان في كينيا خلال احتجاجات ضد مشروع قانون المالية، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا.

74 ليبي جورج وآخرون (2024) كيف أدى "تذكرة" افريقيا إلى الازدهار إلى تفجير قنبلة الديون، رويترز.

75 جوليا بارافيتشيني وآرون روس (2024) الرئيس الكيني يتراجع عن زيادة الضرائب بعد الاضطرابات الدامية، رويترز.

76 أندريس شيباني وأنو أديبوي (2024) الاحتجاجات الجماهيرية في كينيا تكشف عن غضب إفريقي تجاه صندوق النقد الدولي. انظر أيضًا وانجاري كينوتي ولينا مورا (2024) حركة الشباب المتنامية في كينيا من أجل العدالة المالية ترفض التقشف الذي يفرضه صندوق النقد الدولي، مشروع بريتون وودز.

77 **صندوق النقد الدولي (2024) الدين العام الإجمالي للحكومة كنسبة منوية من الناتج المحلي الإجمالي.**

78

James Thuo Gathii (2024) بدائل للتقشف في كينيا والاستجابة العسكرية لثورة الجيل زد، AfronomicsLaw.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2023) عالم من الديون: نقاط الضعف في الديون العالمية وتأثيرها على البلدان النامية.

79 **Debt Service Watch (بدون تاريخ) أسوأ أزمة ديون عالمية على الإطلاق.**

80 **شبكة العدالة الضريبية (بدون تاريخ) ملفات تعريف البلدان: كينيا.**

81 **James Thuo Gathii (2024) بدائل للتقشف في كينيا والاستجابة العسكرية لثورة الجيل زد، AfronomicsLaw.**

82 **لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر: ميلانيا تشيبوندا وآن سونغول (2023) تحليل نسوي للأزمة الثلاثية: تغير المناخ، الديون، وكوفيد-19 في زيمبابوي وكينيا، شبكة العمل النسوي من أجل العدالة الاقتصادية والمناخية.**

تمويل المناخ

تلتزم دول الشمال العالمي، أو الدول "المتقدمة"، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاقية باريس بتوفير التمويل المناخي للدول "النامية". هذا التمويل ضروري لمواجهة أزمة المناخ، خاصة وأن الجنوب العالمي يتأثر بشكل غير متناسب ليس فقط بتغير المناخ والقروض البيئية، ولكن أيضًا بالتقشف وأزمة الديون السيادية. ومع ذلك، تفشل الدول الغنية باستمرار في تقديم تمويل الكاف بشكل عام وقائم على المنح للتخفيف والتكيف والتعويض عن الخسائر والأضرار، على الرغم من الأهداف المتواضعة. ويؤثر هذا سلبًا على النساء والفتيات والأشخاص المتنوعين جندريا المفتقرين للموارد والذين يتحملون أعباء رعاية متزايدة في مواجهة أزمة المناخ، بينما يظلون في طليعة مقاومة الأنظمة الاستخراجية التي تتسبب في هذه الأزمة.

من 100 مليار دولار إلى هدف واقعي وقابل للتحقيق؟

في عام 2024، أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن الدول المتقدمة قد أوفت أخيرًا في 2022 بالتزامها السنوي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) بتوفير 100 مليار دولار لتمويل المناخ للدول النامية. وتشير أرقامهم إلى أنه تم توفير وتعبئة 115.9 مليار دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 30% عن عام 2021.[83] لكن منظمة أوكسفام تظهر أن جزءًا كبيرًا (69%) من التمويل المناخي العام المقدم جاء على شكل قروض، في حين بقيت المنح محصورة في 28 إلى 35 مليار دولار في عام 2022، منها مبلغ غير كافٍ بشكل كبير يتراوح بين 12.5 إلى 15 مليار دولار تم تخصيصه للتكيف المناخي[84]. وخصص جزء كبير من هذا التمويل لمشاريع لا تبدو أنها موجهة للتخفيف أو التكيف، بما في ذلك تمويل اليابان لمحطة فحم جديدة في بنغلاديش وتقديم الولايات المتحدة قروضًا لهايتي لتوسيع فندق[85].

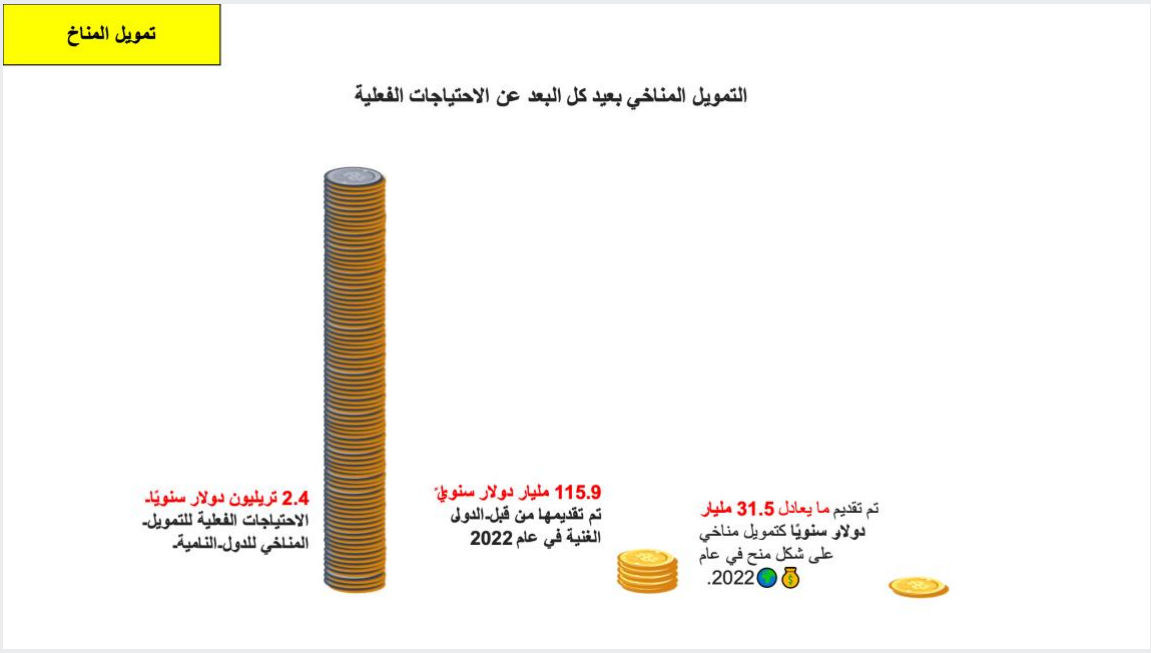

المصادر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*(OECD)* ، 2024؛ أوكسفام، 2024؛ مجموعة الخبراء المستقلة رفيعة المستوى حول تمويل المناخ، 2022.[86]

---

[83] **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2024) التمويل المناخي المقدم والمعبأ من قبل الدول المتقدمة في الفترة من 2013 إلى 2022.**

[84] **جان كوالزيج وآخرون (2024) التمويل المناخي غير الكافي، تحديث 2024، أوكسفام.**

[85] **إيما رومني وآخرون (2023) تقرير خاص: الدول التي تعهدت بمكافحة تغير المناخ ترسل الأموال إلى أماكن غريبة، رويترز.**

[86] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *(OECD) (2024)* تمويل المناخ المقدم والمعبأ من قبل الدول المتقدمة في الفترة 2013-2022؛ جان كوالزيج وآخرون (2024) تمويل المناخ غير كاف، تحديث 2024، أوكسفام؛ فيرا سونغوي، نيكولاس ستيرن وأمار بهاتاشاريا (2022) تمويل العمل المناخي: زيادة الاستثمار في المناخ والتنمية، مجموعة الخبراء المستقلة رفيعة المستوى حول تمويل المناخ.

لتوضيح النهج المتزايد الذي يقوده القطاع الخاص في تمويل المناخ، أبرزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن القطاع الخاص سيكون مفتاحًا لسد فجوة[87] الاستثمار بشكل أكبر، إلا أنه من شأن هذا النهج تقويض العدالة المناخية الحقيقية من خلال تحويل الموارد العامة النادرة التي يمكن استخدامها في خدمات تستجيب للنوع الاجتماعي أو حلول مناخية محلية تركز على التكيف، نحو دعم العوائد الخاصة في "فرص السوق" الخضراء[88]. ووفقًا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغ التمويل الخاص الذي تم تعبئته أو دعمه من طرفالتمويلات العامة للمناخ 21.9 مليار دولار[89] في عام 2022.

تمويل المناخ يواجه أيضًا خطر التحويل إلى مشاريع "خضراء" ذات طابع استغلالي واستخراجي مثل سابقاتها من مشاريع الوقود الأحفوري. هذا الاحتمال مقلق بشكل خاص بسبب الطلب المتصاعد على المواد الخام الأساسية، فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يزداد الطلب على الليثيوم بـ 42 ضعفا بحلول عام 2040، مدفوعًا بالطلب المتزايدة في دول الشمال على السيارات الكهربائية[90]. فالمدافعون عن الأرض الذين يخاطرون بحياتهم لحماية البيئة غالبًا ما يواجهون هجمات قاتلة وغير قاتلة من قوات الحكومة واللوبيات الصناعة التي تحاول إسكاتهم، مع تعرض النساء بشكل خاص لأشكال من العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي بما في ذلك الرفض المجتمعي والعنف الجنسي[91].

الهدف السنوي الجديد لتمويل المناخ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيتم تحديده بحلول عام 2025، يمثل فرصة مهمة لمعالجة الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية، والتي تقدر بتريليونات الدولارات سنويًا، من خلال تقديم تمويل مناخي جديد وإضافي وعام وقائم على المنح مع تعزيز مسؤولية الدول الغنية في تمويل هذه الجهود[92]. وتدعو منظمات المجتمع المدني إلى وضع معايير ومؤشرات نوعية لضمان مساهمة تمويل المناخ في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وأن يتم توجيهه نحو حلول فعالة عوض الحلول الزائفة التي تفضل الأرباح أو تضع غطاءً أخضر على الاستخراجية.

---

87 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2024) (OECD) الدول المتقدمة تجاوزت بشكل كبير التزامها بتمويل المناخ البالغ 100 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

88 نيك بوكستون وآخرون (2024) الطاقة، السلطة والتحول: حالة السلطة 2024، معهد عبر الوطني.

89 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2024) (OECD) تمويل المناخ المقدم والمعبأ من قبل الدول المتقدمة في الفترة 2013-2022.

90 جوليا جيرلو وماريوس تروست (2023) الممولون الأجانب لاندفاع الليثيوم في الأرجنتين، *Both Ends*.

91 جلوبال ويتنس (2023) الصمود: المدافعون عن الأرض والبيئة في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ؛ آنا فورنارو وماريا أوجينيا لودوينيا (2023) النساء الأصليات يقودن معركة حقوق الأرض في الأرجنتين، OpenDemocracy؛ ميرلين توماس ولارا الجبالي (2024) نيوم: القوات السعودية 'أمرت بالقتل' لإخلاء الأرض من أجل المدينة البيئية، BBC News.

92 أكشن إيد أستراليا (2024) العثور على التمويل: العدالة الضريبية وأزمة المناخ

البنك الدولي يضغط لخصخصة لانتقال إلى الكربون المنخفض

يدعم البنك الدولي سياسات السوق الحرة (مثل الخصخصة والتحرير المالي وتحرير التجارة) في الجنوب العالمي من خلال الإقراض المشروط، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية. ومع تزايد تقديم البنك لتمويلات المناخ، يستمر في هذا النمط بفرض إصلاحات نيوليبرالية في قطاعات الطاقة كشرط للحصول على الأموال. ويبرز تقرير حديث لمشروع بريتون وودز كيف يلعب تمويل سياسات التنمية للبنك دورًا حاسمًا في الدفع نحو إصلاح قطاع الطاقة النيوليبرالي من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص[93].

وفي الفلبين، ارتبطت قروض سياسات التنمية **(DPLs)** للفترة من 2020 إلى 2023 والتي بلغت قيمتها 4.85 مليار دولار، بـ 59 شرطًا ملزمًا للإصلاحات النيوليبرالية، بما في ذلك التحرير الكامل لقطاع الطاقة المتجددة (بما في ذلك السماح بالملكية الأجنبية للأغلبية) وقوانين لإنشاء سوق السيارات الكهربائية. وكشف تحليل من قبل **IBON International**أن قروض سياسات التنمية المقدمة للفلبين فاقمت العنف البنيوي ضد النساء من خلال نهب الموارد واستغلال العمالة والعسكرة والقمع الحكوم، بينما زادت من عبء ديون البلاد[94].

وهذا جزء من اتجاه عام، حيث أنه بين عامي 2017 و2022، تسببت 45.6% من استثمارات البنك في الطاقة المتجددة في دول الجنوب العالمي تأثيرات محتملة على حقوق الأراضي، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي وتشريد المجتمعات المحلية وإلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الأخرى[95]. وعندما يحدث التشريد، تواجه النساء غالبًا تحديات أكبر، خاصة في الوصول إلى العمل المربح في مناطق إعادة التوطين[96].

---

[93] جون سوارد ولور-أليزي لو لانو (2024) المقامرة بمستقبل الكوكب؟ تمويل سياسات التنمية للبنك الدولي، 'الشروط الخضراء'، والدفع نحو انتقال طاقي بقيادة القطاع الخاص، مشروع بريتون وودز.

[94] IBON International (2024) إعادة إنتاج العنف المنهجي ضد النساء: مخاطر قروض سياسات التنمية للبنك الدولي على حقوق النساء في الفلبين.

[95] مارك مورينو باسكوال (2023) ضائع في الانتقال: تحليل استثمارات البنك الدولي في الطاقة المتجددة منذ باريس، "Recourse."

[96] فاضيلة ماجد كوك وآخرون (2017) حدود الحماية الاجتماعية: حالة السدود الكهرومائية وأراضي الشعوب الأصلية، دراسات سياسة آسيا والمحيط الهادئ 4.(3)

صناديق تمويل المناخ متعددة الأطراف

مازالت الصناديق المناخية الثلاثة المتعددة الأطراف التي تخدم أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (صندوق التكيف ومرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر) تعاني من نقص كبير في التمويل[97]. ولا يزال صندوق التكيف غير قادر على تحقيق أهداف تعبئة الموارد الخاصة به، بينما تبلغ إعادة تعبئة صندوق المناخ الأخضر الثانية 12.8 مليار دولار للفترة 2024-2027، وهي أعلى بـ 10 مليارات دولار فقط مقارنة بإعادة التعبئة الأولى (2019-2023)، لكنها تبقى زيادة طفيفة إذا أخذنا التضخم في عين الاعتبار. وفي الوقت نفسه، يظل الصندوق الجديد للاستجابة للخسائر والأضرار **(FrLD)** تحت رقابة شديدة من المجتمع المدني، خاصة بسبب معاناته من نقص شديد في التمويل (حيث تم التعهد بمبلغ 700 مليون دولار فقط) وأيضا بسبب تعيين البنك الدولي كمضيف مؤقت[98].

ويساور المجتمعات، التي تحتاج إلى تمويل مناخي، قلق من أن التمويل المناخي غير متاح ولا يمكن الوصول إليه بشكل عادل بسبب العمليات البيروقراطية المعقدة اللازمة للوصول إلى هذه الأموال، مثل متطلبات التقارير الصارمة[99]. ونتيجة لذلك، أكدت مطالب المجتمع المدني على ضرورة تسهيل الولوج المباشر لتمويل الصندوق الجديد للاستجابة للخسائر والأضرار **(FrLD)** خاصة بالنسبة للمتواجدين في الصفوف الأمامية لأزمات المناخ[100]. والأهم هو المطالبة بتمويل أكبر (عام) وطموح، وليس مجرد إصلاحات جزئية "لتحسين الولوج"، مع التأكيد على ضرورة الرفع من الموارد المخصصة للصناديق المناخية المتعددة الأطراف الرئيسية.

خاتمة

إن الأزمات الاقتصادية والبيئية العالمية المتفاقمة تتطلب تدابير جريئة لتحقيق العدالة الاقتصادية والمناخية النسوية. فالإصلاحات التدريجية والخطابات المطمئنة والحلول الزائفة والتكنوقراطية القائمة على السوق كلها تقصر بشكل مؤسف في معالجة الأزمات البنيوية التي نواجهها.
فنحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى نظام متعدد الأطراف متجدد يدعم التحولات الهيكلية الاستراتيجية في الديون وتمويل المناخ والحكامة الاقتصادية العالمية والضرائب. وعلى المستوى الدولي، أمام المجتمع المدني العديد من الفرص لتحقيق ذلك، بما في ذلك:

- الاستمرار في المفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول الضرائب و الصندوق الجديد للاستجابة للخسائر والأضرار؛
- تحديد الهدف الجماعي الكمي الجديد لتمويل المناخ؛
- التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية في يوليو 2025، وهو طريق حاسم للمفاوضات العادلة حول إصلاح الهيكل الدولي للديون والضرائب والحكامة الاقتصادية العالمية.

وبينما يركز هذا البحث على الترافع على المستوى العالمي، فإن التحليل الهيكلي النسوي يركز على جهود الحركات اوالمدافعين عن الحقوق في كل مكان لبناء اقتصادات التضامن والتبادل وحماية أراضيهم وحقوقهم من التقشف والاستخراجية والعسكرة وتصور مستقبل جماعي حيث تسود العدالة الاقتصادية والبيئية والجندرية. متشبثين بحلم راديكالي من أجل عالم أفضل، فإن هذا المبتغى هو ما يحفزنا للمضي قدما.

---

97 Adaptation Fund Board (2024) Update on Resource Mobilization for the Fund.
"مجلس صندوق التكيف (2024) تحديث حول تعبئة الموارد للصندوق"

98 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (2024) تقرير مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة والعشرين، التي عقدت في الإمارات العربية المتحدة من 30 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2023. الجزء الأول: الإجراءات.

99 مشروع الحقيقة المناخية في الفلبين (2024) بيان بشأن اختيار الفلبين لاستضافة مجلس صندوق الخسائر والأضرار.

100 رسالة مفتوحة من تعاون الخسائر والأضرار (2024) رسالة مفتوحة إلى مجلس صندوق الخسائر والأضرار بشأن الوصول المباشر للمجتمع.